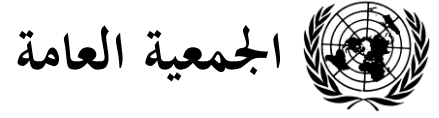


Distr.: General
9 August 2017
Arabic
Original: French



مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة الثامنة والعشرون
٦-١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة ٥ من مرفق قرار مجلس حقوق
الإنسان ٢١/١٦*

غابون

* استُسخنت هذه الوثيقة كما وردت، وليس فيها ما يعبر عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.17-13640(A)



* 1 7 1 3 6 4 0 *

المحتويات

الصفحة

٣ المنهجية	أولاً -
٣ عملية الرصد والتشاور الوطنية	ثانياً -
٣ المشاورات مع السلطة التشريعية	ألف -
٣ المشاورات مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني	باء -
٤ تنفيذ توصيات الدورة السابقة	ثالثاً -
٤ التصديق على الصكوك القانونية الدولية	ألف -
٤ إدماج حقوق الإنسان في التشريع الوطني	باء -
٤ الاتجار بالأشخاص	جيم -
٥ اعتماد من الفئة "ألف" وسير عمل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان	دال -
٦ التعاون بين المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية	هاء -
٧ أنشطة إذكاء الوعي	واو -
٨ التعاون بين غابون ووكالات منظومة الأمم المتحدة	زاي -
٩ التعذيب	حاء -
٩ العقاب البدني	طاء -
١٠ الحق في الصحة	ياء -
١٣ الحق في التعليم	كاف -
١٤ الفقر	لام -
١٤ تدريب قوات الدفاع والأمن	ميم -
١٧ حقوق المرأة	نون -
١٩ شهادات الميلاد	سين -
١٩ الجرائم المرتكبة في إطار الطقوس التقليدية	عين -
٢٠ ظروف الاحتجاز	فاء -
٢٠ قضاء الأحداث	صاد -
٢١ الاتجار بالأشخاص	قاف -
٢١ حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة	راء -
٢٢ حرية الصحافة والتعبير	شين -
٢٣ حقوق الأقليات	تاء -
٢٤ التقييم والتوقعات	ثاء -

أولاً- المنهجية

١- استند إعداد هذا التقرير لغرض الاستعراض الدوري الشامل أولاً وقبل كل شيء إلى التوصيات البالغ عددها ١٠٥ توصيات المقدمة إلى غابون في عام ٢٠١٢، وإلى مسح أجريت لجمع بيانات من أجل تنفيذ كل توصية من التوصيات، وأخيراً إلى اجتماع وطني أفضى إلى اعتماد التقرير وعُقد من أجل تقييم المعلومات التي تم جمعها والاتفاق على سبيل للمضي قدماً. واتسم النهج المتخذ لإعداد التقرير، والذي نسقته اللجنة الوطنية لإعداد تقارير عن حقوق الإنسان المنشأة عملاً بالمرسوم رقم 000102/PR/MDHLCCLCI المؤرخ ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، بأنه تشاركي وشامل للجميع. وُجمعت معاً قصداً بعض التوصيات المتشابهة بغرض توفير الردود الأوثق صلة.

ثانياً- عملية الرصد والتشاور الوطنية

٢- اعتمدت المديرية العامة لحقوق الإنسان، المسؤولة عن تنسيق عملية الرصد الوطنية، في إعداد هذا التقرير على اللجنة الوطنية لإعداد تقارير عن حقوق الإنسان والمجتمع المدني واللجان البرلمانية المسؤولة عن حقوق الإنسان التابعة للجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ.

ألف- المشاورات مع السلطة التشريعية

٣- نظمت المديرية حلقتي توعية لأعضاء اللجان البرلمانية المسؤولة عن حقوق الإنسان في الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ. وكان الهدف من الحلقتين الدراسيتين هو تعريف البرلمانيين بالاستعراض الدوري الشامل وتذكيرهم بالتدابير التي يتعين اتخاذها للإسهام في تنفيذ التوصيات المقدمة إلى غابون في عام ٢٠١٢.

باء- المشاورات مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني

٤- في الفترة الممتدة بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ وحزيران/يونيه ٢٠١٧، عقدت المديرية العامة لحقوق الإنسان، إلى جانب اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، اجتماعات تحضيرية وجلسات عمل مع المؤسسات الحكومية وقطاعات المجتمع المدني المشاركة في التوصيات المقدمة إلى غابون في عام ٢٠١٢. وأعدت المديرية العامة في البداية مشروعاً يدمج البيانات التي قدمتها الجهات الفاعلة المختلفة قبل طرحها للاستعراض الوطني، الذي أسهم في تحسينها. وتم بعد ذلك اعتماد المشروع المحسّن من جانب جميع أصحاب المصلحة هؤلاء. ولذا فإن التقرير يعكس تقييمات المسؤولين العموميين والجهات الفاعلة في المجتمع المدني. وهو يُجتمِع ببعض الملاحظات وبقائمة غير حصرية من السياسات ذات الأهمية لحكومة غابون.

ثالثاً- تنفيذ توصيات الدورة السابقة

ألف- التصديق على الصكوك القانونية الدولية

التنفيذ الكامل للتوصيات

٥- في ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٤، صدقت غابون على البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الرامي إلى إلغاء عقوبة الإعدام. وفي ١ تموز/يوليه ٢٠١٤، صدقت على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

توصية قيد التنفيذ

٦- تتخذ غابون ترتيبات للتصديق على البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

باء- إدماج حقوق الإنسان في التشريع الوطني

العنف المنزلي

التنفيذ الكامل للتوصيات

٧- ينص القانون على حظر العنف المنزلي والاعتصاب بموجب القانون رقم ٦٣/٢١ المنشئ للقانون الجنائي والقانون رقم ٢٠٠٨/٣٨ المؤرخ ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ المتعلق بمنع ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية ومكافحة تلك الممارسة. وينص الكتاب الثالث من القانون المتعلق بالجرائم والمخالفات الأقل خطورة ضد الأشخاص على عقوبات لمختلف أشكال العنف المنزلي، لا سيما في المواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ وما يليها من الفصل الثاني، والمواد ٢٦٤ و ٢٦٥ و ٢٦٦ من الفصل الثامن. وإضافة إلى ذلك، فإن فعل الاعتصاب مجرم في المادة ٢٥٦ من الفصل السابع.

التنفيذ الجزئي للتوصيات

٨- هناك مشروع قانون لتعديل القانون الجنائي يُدخل عقوبات على العنف المنزلي والاتجار بالأشخاص معروض على البرلمان.

جيم- الاتجار بالأشخاص

التنفيذ الكامل للتوصيات

٩- أنشئت لجنة مشتركة بين الوزارات في عام ٢٠١٤ لجعل القانون رقم ٢٠٠٤/٩ المؤرخ ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ المتعلق بمنع الاتجار بالأطفال ومكافحته في غابون متوائماً مع المعايير الدولية. وفيما يتعلق بمساعدة ضحايا الاتجار، يكفل الأخصائيون النفسيون والأخصائيون الاجتماعيون وضباط الشرطة تزويد الأطفال بالدعم الإداري والنفسي الاجتماعي والقانوني وخدمات إعادة التأهيل في أطر ملائمة مثل مركز الأطفال الذين يعيشون ظروفاً صعبة في أنغونديجي. وقد أنجزت أعمال فنية لإدراج تعريف للاتجار بالأشخاص في القانون، يُكفل بموجبه

للضحايا المزيد من الحماية والمساعدة فيما يتصل بإدماجهم. وفيما يتعلق بالجهود الرامية إلى إدكاء الوعي وبناء قدرة الكيانات المنخرطة في حماية الأطفال والشباب والسكان من الاتجار بالبشر، نظمت اللجنة الوطنية لرصد مكافحة الاتجار بالأطفال والمديرية العامة لحقوق الإنسان بصورة منتظمة مناسبات لتعزيز وحماية حقوق الأطفال بغرض ردع مرتكبي هذه الآفة. واعتمد مجلس الوزراء قانون الطفل، الذي يغطي جميع جوانب حياة الأطفال، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ وهو قيد نظر مجلس الدولة حالياً.

التنفيذ الجزئي للتوصيات

١٠- تتواصل منذ عام ٢٠١٣ إجراءات تعديل التشريعات الوطنية المتعلقة بالاتجار بالأشخاص، عقب زيارة المقررة الخاصة المعنية بالاتجار بالأشخاص في أيار/مايو ٢٠١٢، لكفالة مواءمتها مع القانون الدولي لحقوق الإنسان. فمشروع القانون المعدل بشأن القانون رقم ٢٠٠٤/٩ المتعلق ببروتوكول منع وقمع الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، والمعاقبة عليه، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (بروتوكول باليرمو)، الذي يجعل الاتجار بالأشخاص عملاً إجرامياً بينما ينص على تدابير لتوفير الحماية والمساعدة للضحايا، بات الآن في المراحل النهائية لاعتماده. وقد أحيل إلى الرئيس مشروع قانون بشأن إدراج تعريف للاتجار بالأشخاص يكفل للضحايا المزيد من الحماية والمساعدة.

التوصيات قيد التنفيذ

١١- من المتوقع أن يدخل قانون الطفل حيز النفاذ، على قدم المساواة مع القانون الجنائي والقانون المدني. وسوف يسد الثغرات في التشريع المتعلقة بتعريف الطفل والزواج المبكر والعنف الجنساني. وسيمكّن سنه الحكومة من حماية الأطفال من أي ظاهرة تؤثر في حياتهم ويقائهم ونمائهم.

دال - اعتماد من الفئة "ألف" وسير عمل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان

سير العمل

التنفيذ الكامل للتوصيات

١٢- تعمل اللجنة مع جهازي الشرطة والدرك على رصد ظروف الحبس والاحتجاز لدى الشرطة. وتنظم اللجنة أيضاً زيارات إلى السجن المركزي واجتماعات متكررة مع إدارة وزارة العدل المسؤولة عن حقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والاتحاد الأوروبي، وجهات أخرى. وتمهد هذه الأنشطة السبيل نحو إقامة شراكات في القطاعات المعنية بالمسائل الاجتماعية. وفي الفترة بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٦، نُظِّمت عدة حلقات عمل لأعضائها بالتعاون مع مركز الأمم المتحدة دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا. وفي ٤ و٥ شباط/فبراير ٢٠١٤، شارك نحو ٣٠ عضواً في اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في حلقة دراسية لبناء القدرات بشأن تقنيات تعزيز وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتعرّف المشاركون على الأطر التنظيمية والمؤسسية في المنطقة، وعلى التزامات الدول، ودور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومقتضيات التنفيذ الفعال للولاية المتمثلة في تعزيز

وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وجرى أيضاً تنظيم حلقة عمل أسفرت عن وضع خارطة طريق لإصلاح اللجنة. وأفضى تنفيذ خارطة الطريق هذه، منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، إلى إعادة صياغة المرسوم المتعلق بإنشاء وتنظيم اللجنة بالتعاون مع مجلس الدولة.

اعتماد من الفئة "ألف"

التنفيذ الجزئي للتوصيات

١٣- في عام ٢٠١٢، أرسلت إلى لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان رسالة تتضمن نسخة من مشروع قانون يتعلق بإنشاء اللجنة وتنظيمها تحيطها علماً بوجود اللجنة في غابون. واقترحت اللجنة بعد ذلك تعديلات على مشروع القانون الجديد هذا. وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، تم القيام بأعمال الدعوة بالشراكة مع الرابطة الفرنكوفونية للجان الوطنية لحقوق الإنسان وبمشاركة المؤسسات الوطنية في غابون، بما في ذلك المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وأسفرت جهود الدعوة هذه عن إنشاء المقر الحالي للجنة الوطنية لحقوق الإنسان.

التوصيات قيد التنفيذ

١٤- بات البرلمان في المرحلة الأخيرة من الاعتماد النهائي لمشروع القانون المعدل المتعلق بإنشاء اللجنة وتنظيمها.

هاء- التعاون بين المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية

آليات التشاور الجاري وزيادة الحوار مع المجتمع المدني

التنفيذ الكامل للتوصيات

١٥- في عام ٢٠١٠، أنشأت الحكومة، بالشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، شبكتين لتعزيز وحماية حقوق الطفل، ألا وهما الشبكة الوطنية لحماية حقوق الطفل في غابون والشبكة الوطنية لتعزيز حقوق الطفل في غابون. ومنذ عام ٢٠١٣، عملت الحكومة بالتعاون مع هاتين الشبكتين. وفي ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، عُقد منتدى وطني بشأن حقوق الطفل في ليرفيل، وهو ما أتاح للحكومة واليونيسيف والمجتمع المدني فرصة لإنشاء منبر للنقاش والحوار حول المسائل المتصلة بحقوق الطفل. وفي ١٣ أيار/مايو ٢٠١٥، نُظمت في ليرفيل حلقة دراسية عن بناء القدرات في المنتدى، وُضعت خلالها خطة وطنية لحماية وتعزيز حقوق الطفل. وفي ٢٥ و٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٥، نظّم مركز الأمم المتحدة دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا في ليرفيل مشاورات بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني. وتمثّل الهدف الرئيسي في تزويد غابون بالدعم الفني لإنشاء هيئة تنسيقية تشاركية ودائمة.

التوصيات قيد التنفيذ

١٦- غابون في طور إنشاء هيئة تنسيقية وطنية تشاركية ودائمة.

واو- أنشطة إدكاء الوعي

الممارسات الجيدة المتعلقة بحقوق الإنسان من جانب المجتمع المدني والدولة

التنفيذ الكامل للتوصيات

١٧- تتخذ الحكومة بانتظام من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني شركاء في أنشطة إدكاء الوعي بحقوق الإنسان وبناء القدرات ذات الصلة في صفوف السكان. ومنذ عام ٢٠١٢، جابت أفرقة من حركة أعمال التضامن والتنمية جميع أركان بورت جانتيل لإجراء تحريات بشأن حالات الأشخاص الذين ليس لديهم شهادات ميلاد، ولا سيما الأطفال في سن الدراسة. وساعدت الحركة، من خلال عملها مع السلطات الإدارية والمسؤولين المنتخبين المحليين، في ترتيب حصول ١٥٠ من الأطفال الذين شملهم المسح على شهادات ميلاد. وعلاوة على ذلك، نظمت الحكومة، بدعم فني من المنظمة غير الحكومية "سيفوس" (SIFOS) وبالشراكة مع اليونيسيف، حلقة تدريبية للشباب المثقفين للأقران من مؤسسات تعليمية مختلفة بشأن اتفاقية حقوق الطفل في ١٩ و ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٤ في ليرفيل بغرض تذكيرهم بحقوقهم وواجباتهم. كما قامت الحكومة واليونيسيف، في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، بإطلاق حملة لإدكاء الوعي بأهمية شهادات الميلاد وإجراءات الحصول عليها، واختُتمت الحملة في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر باجتماع مع أعضاء من القضاء. وشكّلت هذه الحملة إطاراً متعدد القطاعات لتوفير حل لمشكلة الأطفال والأسر ممن أصبحوا في حالة من الضعف بسبب الافتقار إلى شهادات الميلاد، مما جعلها تحدث أثراً. ففي ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، قامت الحكومة واليونيسيف والمنظمة الدولية لمساعدة الأطفال بتنظيم حلقة عمل إعلامية وتدريبية في ليرفيل بغرض تشغيل خط هاتفي لمساعدة الأطفال والشباب الضعفاء. وجاب معرض متنقل للتوعية المدنية معنون "منع ومكافحة اللاأخلاقية في غابون" البلديات الرئيسية في المقاطعات والدوائر. وعلى مدى ستة أشهر، استطاع فريق متعدد التخصصات من وزارة الثقافة (يضم عمال توعية وأخصائيين نفسيين واجتماعيين وهلم جرا)، مدعوم من متخصصين محليين (أطباء وقضاة وهلم جرا) أن يحوز على قبول ودعم الناس، من خلال الأحاديث والمحاضرات والنقاشات التثقيفية وغيرها من أشكال المناقشة على مستوى المجتمع المحلي، لما بذله من جهود لمكافحة الآفات الاجتماعية التالية: إساءة استعمال الكحول والتبغ والمخدرات؛ والانتهاك الجنسي للأطفال؛ والنقل العمدي لفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز من جانب أشخاص مصابين؛ والميل للانغماس في سلوكيات جنسية غير سليمة وعالية الخطورة؛ وممارسة المعلمين للجنس مع طلابهم مقابل منحهم درجات أعلى؛ ومظاهر الجهل بالقوانين والقواعد الحاكمة للحياة الاجتماعية والأسرية أو رفضها؛ وحالات اغتصاب القصر، التي ينبغي كشفها بشكل أكبر وتعزيز التوعية العامة بها، وهلم جرا.

زاي- التعاون بين غابون ووكالات منظومة الأمم المتحدة

مشاركة المجتمع الدولي في الجهود الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان

التنفيذ الكامل للتوصيات

١٨- إلى جانب الإجراءات المتخذة فيما يتعلق بالتوصيات المحددة التي تنطوي على تعاون بين غابون والمجتمع الدولي والتي يتناولها هذا التقرير بالتفصيل، اتخذت غابون عدداً من التدابير بالشراكة مع اليونيسيف. وفي إطار التعاون بين الحكومة واليونيسيف للفترة ٢٠١٢-٢٠١٧، كانت هناك تدابير تخصص بناء القدرات في مجال الحماية القضائية للأطفال المخالفين للقانون وضحايا الاتجار بالأشخاص لفائدة ٣٧٦ قاضياً، و٤٩ من كتاب المحكمة و٣٢٠ من موظفي أمن السجون، وفي المجال العسكري لفائدة ١٠٠٨ من أفراد الدرك و٨٧٩ من ضباط الشرطة و٩٨ من أفراد الجيش، وفي المجال الاجتماعي، لفائدة ٢٢٨ من الأخصائيين الاجتماعيين و٤٢٩ من أعضاء منظمات المجتمع المدني. وقد جرى التركيز بصفة خاصة على زيادة الوعي بالاتفاقات الدولية المتعلقة بالأطفال، بما في ذلك في صفوف ١٢٠ نائباً و٩٨ من أعضاء مجلس الشيوخ و٣٦ من موظفي الإدارة البرلمانية و٥٦ عمدة و١٠٥ من مديري المؤسسات التعليمية و٢٠٢ من الرؤساء المساعدين و٦١٥ معلماً و٢٦ مستشاراً تعليمياً و٣٩٦ مشرفاً، و٤٤٩٥ تلميذاً، و٣٧٦ طالباً، و١٢٩ من الزعماء الدينيين، و٤٩ من مدراء الإذاعات المحلية. وفيما يتعلق بالتعاون بين غابون ومركز الأمم المتحدة دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا، فقد نُظمت حلقات دراسية للتدريب والتوعية موجهة إلى الجهات الحكومية الفاعلة والبرلمانيين ومنظمات المجتمع المدني والشركات الخاصة والأحزاب السياسية ووسائل الإعلام وهيئات تنسيق حقوق الإنسان على الصعيد المحلي. وقد أخذت هذه الدورات التدريبية في الاعتبار، في جملة قضايا أخرى، الفئات السكانية الضعيفة في العملية الانتخابية إلى جانب حقوق الإنسان في مؤسسات الأعمال التجارية. وفي الفترة من ٢٢ إلى ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٤، ركزت حلقة دراسية على قضايا حقوق الإنسان التالية: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ودور العناصر الفاعلة المساعدة؛ وتوجيه نداءات إلى المشرعين من أجل إجراء إصلاحات تشريعية في مجال عدم التمييز؛ ومؤسسات حقوق الإنسان والمؤسسات التجارية؛ ودور المدافعين عن حقوق الإنسان ومناصريها. وفيما يتعلق بالتعاون بين مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، استفاد عناصر شرطة ودرك من تدريب في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ على الآليات الدولية المنطبقة في فترات الأزمات وعلى الإجراءات القضائية أو الإدارية. وفي إطار برنامج التعاون بين غابون وصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦، أعطيت الأولوية لإعادة الإدماج الاجتماعي للفتيات الضعيفات من خلال التدريب والأنشطة المدرة للدخل، وتوفير معدات للبدء بمثل هذه الأنشطة. وقد كان التمكين هو الهدف المرجو من وراء التدريب المقدم إلى نحو ٤٠ فتاة.

حاء - التعذيب

إنشاء آلية وطنية مستقلة لمنع التعذيب

التنفيذ الجزئي للتوصيات

١٩- وقعت الحكومة اتفاق شراكة مع رابطة منع التعذيب من أجل الحصول على الدعم لإنشاء آلية وقائية وطنية. وأسفرت هذه الشراكة عن وضع مشروع قانون لإنشاء وإدارة سلطة وطنية لمنع التعذيب وتنظيم حلقة عمل وطنية لتأييد مشروع القانون في حزيران/يونيه ٢٠١٥. وحصلت حلقة العمل على دعم رابطة منع التعذيب ومركز الأمم المتحدة دون الإقليمية لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا. ثم وُضعت بعد ذلك خريطة طريق بهدف إنشاء آلية وطنية لمنع التعذيب.

توصية قيد التنفيذ

٢٠- الغابون بصدد إنشاء آلية وطنية لمنع التعذيب.

طاء - العقاب البدني

الاستراتيجية الوطنية والوعي العام

التنفيذ الكامل للتوصيات

٢١- في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، عُقدت في تشييانغا، تحت رعاية الإدارة العامة لشؤون حقوق الإنسان، حلقة دراسية لبناء قدرات موظفي الدولة في الأوساط التعليمية تركز على العنف ضد الأطفال. وفي إطار هذه المبادرة، مُنح مديرو مؤسسات للتعليم الثانوي ونوابهم ومشرفون وأخصائيو اجتماعيون وممرضون الأدوات اللازمة الواردة في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان. ونُظمت في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ في مويلا حلقة دراسية لبناء القدرات بشأن احترام حقوق الطفل لفائدة أشخاص يعملون في قطاع التعليم. وقدمت الإدارة العامة لشؤون حقوق الإنسان المساعدة للإدارة العامة للتربية التابعة لكنيسة تحالف المسيحيين والتبشيريين في غابون في تدريب معلميها وقساوستها ومدربيها في إطار الجهود الرامية إلى مكافحة العنف بأشكاله المتعددة، بما في ذلك العقاب البدني. وقد تم هذا العمل في يومي ٦ و٧ كانون الثاني/يناير في ليرفيل ثم من ٩ إلى ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ في تشييانغا. وقد أنشئ نظام وطني شامل لحماية الطفل عقب الانتهاء من إعداد تقرير عن العنف ضد الأطفال في غابون في عام ٢٠١٠. ويضم ذلك آلية للاستجابة من أجل تعبئة جميع أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص المعنيين بالأطفال بطريقة شاملة بغض النظر عن التحدي الذي يجري التصدي له. وفي الفترة من شباط/فبراير إلى آذار/مارس ٢٠١٤، قامت الإدارة العامة لشؤون حقوق الإنسان بتنظيم حملة توعية ووضع ملصقات في مراكز الشرطة والدرك وأماكن الاحتجاز الأخرى، بشأن البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب. وعقدت الحكومة حلقة دراسية لبناء القدرات في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ لفائدة مديري السجون في المقاطعات ورؤساء أقلام السجل المعنيين بحماية الأطفال المخالفين للقانون، وقد خصصت الحلقة الدراسية مكانة بارزة لمسألة القضاء على العقاب البدني في السجون.

ياء - الحق في الصحة

ضمانات الصحة للجميع

التنفيذ الكامل للتوصيات

٢٢- أدى الالتزام بدعم الحق في الصحة للجميع إلى وضع واعتماد سياسة وطنية للصحة، ووضع الصيغة النهائية للخطة الوطنية للتنمية الصحية للفترة ٢٠١١-٢٠١٥، وتوسيع نطاق تنفيذ الصندوق الوطني للتأمين الصحي والحماية الاجتماعية. وقد سعت الحكومة، من خلال تأسيس نظام وطني للتأمين الصحي للجميع، إلى تقديم استجابة مبتكرة للصعوبات التي يواجهها الناس في الحصول على خدمات الرعاية الصحية اللائقة. وحتى ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، كان قد تم فعلياً تسجيل ٧٩٩ ٠٢٣ شخصاً في الصندوق. ومن أصل السكان المستهدفين الذين يقدر عددهم بـ ١,٢ مليون نسمة، بلغ المعدل الإجمالي للتغطية نحو ٦٦,٥٨ في المائة. وقد انضم أيضاً إلى الصندوق أعضاء من فئات اجتماعية - اقتصادية لم تكن لديها تغطية سابقاً، مثل الأشخاص الذين يعملون لحسابهم الخاص والعمال المنزليين. وفيما يتعلق بالأشخاص العاملين في القطاع غير الرسمي، الذين يقدر عددهم بحوالي ٣٠٠ ٠٠٠ شخص، يقوم الصندوق حالياً باستعراض آليات تقديم الرعاية لهم، بمساعدة تقنية من منظمات دولية مثل البنك الدولي. وكانت زيادة تسجيل هؤلاء الأشخاص المحرومين في جميع أنحاء البلد من أهم التدابير التي اتخذها رئيس الدولة عقب المؤتمر الاجتماعي لغابون الذي عقد في ليرفيل في نيسان/أبريل ٢٠١٤.

تخصيص الموارد لنظام الرعاية الصحية

التنفيذ الكامل للتوصيات

٢٣- وفقاً للنتائج الأولية للحسابات الصحية الوطنية لعامي ٢٠١٢ و٢٠١٣، التي نشرت في تموز/يوليه ٢٠١٥، ارتفع مجموع الإنفاق على الصحة منذ عام ٢٠١١، حيث بلغ نحو ٣٣٩ بليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية في عام ٢٠١٣، أي ٣,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، و ١١ في المائة من الإنفاق الحكومي؛ وبلغ الإنفاق على تغطية نفقات الرعاية الصحية من الصندوق ١٢,٨ بليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية في عام ٢٠١٤، وهو يتزايد على أساس سنوي.

مكافحة الأوبئة

التنفيذ الكامل للتوصيات

٢٤- تجدر الإشارة إلى أن مستشفى ألبرت شفايتزر في لامباريني متخصص في البحث والتطوير الخاصين بلقاح الملاريا. وقد وضعت كذلك خطة استراتيجية وطنية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦ تأخذ في الاعتبار المنظور الجنساني وحقوق الإنسان. ونظمت الإدارة العامة للوقاية من الإيدز، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، حلقة دراسية تدريبية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ لفائدة المثقفين الأقران العاملين مع الشباب المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية ومنظمات

غير حكومية ومنظمات معنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتمت الموافقة في آب/أغسطس ٢٠١٣ على تقرير بشأن مؤشر الوصمة لدى الأشخاص المتعايشين مع فيروس نقص المناعة البشرية ودراسة بشأن التمييز، أعدته الإدارة العامة للوقاية من الإيدز بالتعاون مع الشبكة الغابونية للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز واليونيسيف. ويتضمن التقرير قاعدة بيانات تستخدم كأداة للدعوة تهدف إلى توفير الموارد للأشخاص المتعايشين مع فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وكذلك للمنظمات والشبكات المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من أجل قياس التقدم المحرز أو المتوقع إحرازه بشأن مراعاة حقوق الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتغيرات في السياسات والقوانين والبرامج والممارسات. وتحت رعاية لجنة الوقاية من الإيدز التابعة لوزارة التعليم، عُقدت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ حلقة تدريبية حضرها طلاب من معهد تدريب المعلمين في فرانسفيل، ترمي إلى تزويد المعلمين المتدربين بمساعدة محددة في مجال التدريس حول موضوع فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في مستويات التعليم قبل الابتدائي والابتدائي. وأتاحت الحلقة الدراسية للمشاركين فرصة لاكتساب فهم أفضل لحالة وباء فيروس نقص المناعة البشرية والأمراض المنقولة جنسياً وأدوات الاتصال ذات الصلة والوصم الذي يمنع الشباب المتعايشين مع فيروس نقص المناعة البشرية أو المرتبطين بأشخاص متعايشين مع فيروس نقص المناعة البشرية من النجاح في المدرسة، واستراتيجيات التدريس، ونوادي المعلومات الصحية بوصفها أدوات للحماية من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومواضيع أخرى. وقد شكلت اللجنة نواذٍ للمعلومات الصحية في آذار/مارس ٢٠١٤ في بعض المدارس الثانوية (في نتوم وكانغو) بغية زيادة الوعي بشأن المواقف والسلوكيات الشديدة الخطورة التي قد تسبب الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض المنقولة جنسياً. وهدفت الحلقة الدراسية إلى تعزيز حقوق الشباب والمراهقين في الحصول على المعلومات والتعليم وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية والوقاية من الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية بين الطلاب. وقد مهدت الطريق لما مجموعه ٣٩ من المثقفين الأقران و٧ مدرسين لتولي زمام مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في مؤسساتهم التعليمية. وعلى الصعيد القانوني، اعتمد مجلس الوزراء في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ مشروع مرسوم بشأن إنشاء برنامج لمكافحة الأمراض المنقولة جنسياً وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الجيش وتحديد اختصاصاته وتنظيمه. ويهدف البرنامج إلى تنسيق الجهود الرامية إلى منع انتشار الأمراض المنقولة جنسياً وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وقد أذنت الحكومة بتوفير التلقيح ضد الإصابات بفيروس نقص المناعة البشرية.

الاستفادة من خدمات الرعاية الصحية الأساسية

التنفيذ الكامل للتوصيات

٢٥- تم بناء خمسة مراكز استشفائية جامعية من الجيل القادم في ليرفيل وأوبندو وأنغونديجي ومركز جين إيوري في ليرفيل، والذي يتخصص في صحة الأم والطفل. إلى جانب ذلك، بدأ العمل في أليس هاوس (بيت أليس) الذي يقدم الدعم الطبي والنفسي الاجتماعي للأشخاص المصابين بالسرطان. وفي الفترة من ١٤ إلى ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، اجتمعت الجهات الفاعلة الرئيسية في مجال الطب في ليرفيل لاستعراض قائمة الأدوية التي يحق للمرضى

استرداد تكلفتها عن طريق نظام التأمين الوطني بغية تحسين علاج المرضى من خلال تقديم مجموعة واسعة من الجزيئات التي تغطي جميع الأمراض الموجودة في البلاد والتي تعرف بفعاليتها. وتأخذ القائمة الجديدة في الاعتبار علاجات الأمراض الأكثر شيوعاً مثل الملاريا والسكري وارتفاع ضغط الدم، لكن دون إغفال الأمراض التي تهدد الحياة مثل السرطان والتهاب الكبد والأمراض النادرة التي تتطلب علاجاً مكلفاً مثل الذئبة والفشل الكلوي. وفيما يتعلق بالأدوية الجنيسة، فقد زادت قائمة الأدوية التي يسدها الصندوق بنسبة ١٢ في المائة (١٠٢ من الأصناف) في عام ٢٠٠٩، و١٨ في المائة (٢٢٤) في عام ٢٠١١، و٢٢ في المائة (٤٠٨) في عام ٢٠١٣. وانخفضت نسبة الأدوية الاحتكارية من ٨٨ في المائة (٧٣٣) في عام ٢٠٠٩ إلى ٨٢ في المائة (١٠٢٧) في عام ٢٠١١ و٧٨ في المائة (٤٤٦) في عام ٢٠١٣. ويغطي نظام التأمين الوطني علاج السرطان تغطية كاملة. وتشمل هذه الرعاية توزيع الأدوية من خلال آلية ينسقها الصندوق الوطني للتأمين الصحي والحماية الاجتماعية ومعهد أنغوندي لعلاج السرطان. وتمتد إلى الفحوصات الطبية في المرافق التي يوافق عليها الصندوق. وفي عام ٢٠١٣، عولج ٤٠٠ شخص في معهد أنغوندي. وعلى غرار غسيل الكلى، فإن الصندوق يغطي علاج السرطان تغطية كاملة. ويتمتع جميع الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية بإمكانية الحصول مجاناً على علاج مضاد لفيروسات النسخ العكسي، بينما تستطيع جميع الحوامل المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية الاستفادة مجاناً من خدمات الرعاية قبل الولادة وخدمات الوضع. ويغطي نظام التأمين الصحي الوطني فحص فيروس نقص المناعة البشرية والفحوصات المخبرية والعلاجات المتعلقة بالعدوى الانتهازية. وفيما يتعلق بالتعهد برد تكاليف النفقات الطبية، فقد أوليت المراعاة الواجبة للمبادئ التوجيهية الجديدة لمنظمة الصحة العالمية بشأن العلاج المضاد لفيروسات النسخ العكسي. وفيما يتعلق باللوائح التي تنظم تقديم الخدمات الصحية، تم التركيز على دمج الخدمات المرتبطة بفيروس نقص المناعة البشرية في مختلف المرافق الصحية بدلاً من قصرها على المرافق المتخصصة مثل مراكز الرعاية الخارجية.

توصيات قيد التنفيذ

٢٦- خلال الحوار السياسي الذي عقد في أيار/مايو ٢٠١٧، والذي ضم كلاً من الأحزاب السياسية ذات الأغلبية والمعارضة والمجتمع المدني، دُعيت الحكومة إلى اتخاذ الخطوات التالية: تعيين أطباء متخصصين في جميع المدن الرئيسية في المقاطعات وأطباء عامين في المدن الرئيسية في الدوائر، وتزويدهم بالحوافز (القدرات التقنية والإسكان والنقل والمكافآت وغيرها)؛ ومواصلة تسجيل الأشخاص المحرومين في نظام التأمين الصحي الوطني؛ وضمان تغطية الرعاية المنزلية للأشخاص ذوي الإعاقة البدنية والأشخاص المصابين بأمراض مزمنة؛ وتوفير الأدوية الأساسية والأجهزة الطبية؛ وتطوير العيادات المتنقلة من أجل الوصول إلى أكبر عدد ممكن من الناس؛ وتعزيز الصحة طوال حياة الناس؛ ومكافحة وفيات الأمهات والرضع التي لا تزال ذات مستويات مرتفعة.

كاف - الحق في التعليم

الانقطاع عن الدراسة والرسوب وانخفاض معدل الانتظام في المدرسة

التنفيذ الكامل للتوصيات

٢٧- إن مبدأ عدم التمييز المنصوص عليه في الدستور يعززه المرسوم 103/PR المتعلق بإصدار القانون رقم ٢٠١١/٢١ المؤرخ ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ والذي يضع مبادئ توجيهية عامة للتعليم والتدريب والبحث. وبموجب المادتين ١٠٤ و ١٠٥، يُمنح التلاميذ والطلاب المستحقون الحق في التعليم بما في ذلك توفير الدولة لأنسب بيئة ممكنة للتعلم والنمو. ولتحقيق هذا الهدف، أنشأت الدولة الوكالة الوطنية للمنح الدراسية وخبرة العمل، بموجب المرسوم الحكومي دراستين، إحداهما بشأن الانقطاع عن الدراسة والأخرى بشأن منع الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي والإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وحمل المراهقات والتعامل مع هذه الحالات. وستساعد هاتان الدراستان على ضمان توفير بيئة حمائية للمراهقين لكي يتسنى لهم التمتع بحقوقهم في التعليم أو التدريب بشكل كامل. ومنذ السنة الدراسية ٢٠١١/٢٠١٢، وفرت الحكومة تغطية صحية للطلاب المسجلين في البلد. وفي السنة الدراسية ٢٠١٣/٢٠١٤، تم تسجيل ٢٠ ٥٢١ طالباً. وقامت الحكومة، بغية زيادة قدرات استيعاب الطلبة في التعليم العالي، ببناء قاعات محاضرات جديدة في المدرسة الوطنية العليا للتعليم الفني وفي جامعة العلوم الصحية وفي مدرسة عمر بونغو الفنية الجديدة. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، استلمت وزارة التعليم الوطني ١,٢٤ مليون كتاب دراسي للمدارس الابتدائية و ٨٦ ٠٥٠ كتاباً دراسياً للمدارس الثانوية، أو ما يعادل ضعف عدد الكتب الدراسية التي أنتجت في السنة الدراسية ٢٠١٢/٢٠١٣. وعلاوة على ذلك، أعدت الحكومة دليلين بشأن تعزيز وحماية حقوق الطفل، سيجري تعميمهما قريباً في المدارس. وبعد الدليل الأول ذا طابع عام، حيث يتعلق بحقوق الطفل في إطار التعليم في المدارس المهنية، أما الآخر فهو أكثر تركيزاً، حيث يتناول تعزيز مسألة الصحة الجنسية والإنجابية في دروس البيولوجيا (علوم الحياة وعلوم الأرض). وشُيّد حوالي ٦٠٠ فصل دراسي في الفترة بين ٢٠١٠ و ٢٠١٦. وعُيّن مدرسون بلغ عددهم الإجمالي ٢ ٤٠٧ مدرساً ووضعوا على كشوف المرتبات بفضل الجهود المنسقة التي تبذلها في الوقت المناسب وزارة التعليم الوطني ووزارة الخدمة المدنية ووزارة الميزانية والحسابات العامة. وبالإضافة إلى ذلك، طُلب ١٧٠ ٠٠٠ من المقاعد الدراسية ويتم تصنيعها في شركة أولام (غابون) لتلبية ما يلزم لـ ١١٨ ٦٢٠ مكتباً دراسياً. وساعد إنشاء أربع وحدات إضافية للصناعة التحويلية من نقوق (منطقة اقتصادية خاصة) على زيادة وتيرة الإنتاج، التي بلغت ٤٠٠ مكتب دراسي أسبوعياً في ظل ظروف النقل والتجفيف وقطع الخشب. وقد تمت عمليات التسليم تدريجياً إلى المدارس في ليبرفيل وفي جميع أنحاء البلد منذ ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٧.

توصيات قيد التنفيذ

٢٨- أثناء الحوار السياسي الوارد ذكره آنفاً، لفتت أحزاب الأغلبية السياسية وأحزاب المعارضة والمجتمع المدني انتباه الحكومة إلى ضرورة إصلاح المناهج الدراسية من أجل ما يلي: منح الطلاب المهارات اللازمة لدخول سوق العمل؛ وإدخال برامج التدريب المهني في عقود

التعليم التعاوني وعمليات التوظيف من أجل تحسين آفاق العمالة لدى الشباب وتنمية مهاراتهم المهنية وتحديد موجزات وصفية أفضل للكفاءات؛ وتشجيع العمل الحر بين الشباب عن طريق تمويل تدريبهم في المجالات التقنية من خلال برامج مدتها ستة أشهر للتدريب المتعمق في مؤسسات الأعمال؛ وإعادة هيكلة برنامج "شباب واحد = تجارة واحدة" ومنحه ختم الاعتماد؛ وبناء حاضنات للأعمال التجارية على مستوى المجتمع المحلي في كل منطقة ومدينة لدعم برنامج "شباب واحد = تجارة واحدة" ومواصلة تنظيم النظام المدرسي عبر تقسيمه إلى مناطق تعليمية، والتمسك بالنسبة القياسية لعدد الطلاب إلى عدد المعلمين؛ وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل بناء هياكل أساسية حديثة (بما في ذلك المدارس الداخلية)، وتزويد المدارس بالمعدات المناسبة.

لام- الفقر

تكثيف أو مواصلة جهود مكافحة الفقر

التنفيذ الكامل للتوصيات

٢٩- أعيد تشكيل نظام تخصيص وإدارة شبكات الأمان الاجتماعي ليصبح مؤسستين حكوميتين جديدتين هما: الصندوق الوطني للتأمين الصحي والحماية الاجتماعية، الذي أنشئ في عام ٢٠٠٧؛ والصندوق الوطني للمعونة الاجتماعية، الذي أنشئ في عام ٢٠١٢. ويشكل التنفيذ التدريجي لتدابير الحماية الاجتماعية لفئات السكان الأكثر حرماناً أحد أهم الأمور المبتكرة المتوخى تقديمها. ويستند النظام إلى نظام الدفع لطرف ثالث، حيث يتحمل الأشخاص المشمولون بالتأمين المسؤولية عن السداد التشاركي لنسبة ٢٠ في المائة فقط من تكلفة علاج الحالات الطبية الشائعة و ١٠ في المائة فقط من تكلفة علاج الأمراض الخطيرة. وتغطى التكاليف المتصلة بالنساء الحوامل بالكامل. ويُعرّف الشخص المنتمي إلى "السكان المحرومين اقتصادياً في غابون"، الذين يشار إليهم بمُسمى *Gabonais économiquement faibles*، بأنه مواطن غابوني يبلغ من العمر أكثر من ١٦ عاماً ويقل دخله عن الحد الأدنى المضمون للأجور (الذي بلغ ٨٠ ٠٠٠ فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية في عام ٢٠٠٨). وتولى الصندوق إدارة التأمين الصحي لعمال القطاع الخاص في عام ٢٠١٤. وفي عام ٢٠١٤، غطى الصندوق تكاليف ٤٨٣ ٨٦٥ شخصاً من السكان المحرومين اقتصادياً (مقابل ٤٣١ ١١٧ شخصاً في أواخر عام ٢٠١٢). وللأشخاص المحرومين المسجلين لدى الصندوق الحق أيضاً في الحصول على العداوات العامة التي تتيح لهم تغطية تكاليف استخدامهم للمياه والكهرباء. كما أن هؤلاء الأشخاص الحق في الاستحقاقات العائلية التي تتمثل فيما يلي: منحة عينية للأطفال في شكل ملابس أطفال بقيمة ٥٠ ٠٠٠ من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية؛ وإعانة شهرية قدرها ٥ ٠٠٠ من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية عن كل طفل حتى سن ٢١ عاماً، رهنأ بتقديم شهادة طبية أو شهادة الالتحاق بالمدارس؛ وإعانة للعودة إلى المدرسة قدرها ٥ ٠٠٠ من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية لكل طفل، رهنأ بتقديم شهادة التسجيل في المدرسة؛ وتخضع هذه الإعانة لإعادة التقييم حالياً. ولأطفال المدارس الحق في الحصول على مبلغ سنوي قدره ١٥٨ ٥٠٠ من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية في إطار الإعانة العائلية وإعانة العودة إلى المدرسة إذا كانوا من أبناء الموظفين الحكوميين، مقابل مبلغ ١٠٤ ٠٠٠ فرنك إذا كانوا من أبناء

العاملين في القطاع الخاص، ومبلغ ٥٣ ٠٠٠ فرنك إذا كانوا من السكان المحرومين اقتصادياً. ووفقاً للتعديلات التي أدخلت على قانون التعليم الإلزامي، اتسع نطاق إعانة العودة إلى المدارس ليشمل الأطفال المقيدون في التعليم ما قبل المدرسي، على أن يستفيد من هذه الإعانة فقط الأشخاص الذين يعملون في القطاع الخاص إذا كان لديهم أطفال تتراوح أعمارهم بين ٣ و ٥ سنوات. وبالإضافة إلى الفوائد المصممة خصيصاً للأشخاص المحرومين اقتصادياً، فإنهم يتمتعون ببعض أشكال المعونة التي تُمنح لجميع المواطنين الغابونيين، من قبيل منح المدارس التي تصل إلى ٢٤ ٠٠٠ فرنك فصلياً لكل طفل مسجل في المرحلة الثانوية، و ٨٣ ٠٠٠ من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية شهرياً في السنتين الأولى والثانية من التعليم العالي (درجة البكالوريوس)، و ٩٨ ٠٠٠ من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية للسنوات النهائية (درجة الماجستير) لكل طالب حاصل على شهادة إتمام الدراسة (البكالوريا). وزادت الحكومة الحد الأدنى لمتوسط دخل الموظفين العموميين ليصل إلى ١٥٠ ٠٠٠ من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية، وقررت زيادة بدل النقل ليصل إلى ٣٥ ٠٠٠ من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية، إلى جانب المساعدة الإسكانية. وتحظى الأرامل المعوزات والأطفال الأيتام والأمهات العازبات والأشخاص ذوو الإعاقة وكبار السن من الأشخاص المحرومين بدعم مالي وعملي محدد من الصندوق لتغطية قيمة السداد التشاركي في المراكز الصحية العامة وتكاليف الدفن وإيصال المعونة الغذائية العادية بصورة عينية. وفيما يتعلق بالسياسة العامة للإسكان، فقد جعل مجلس الوزراء الحصول على ملكية الأراضي أمراً أكثر يسراً، مع تبسيط الإجراءات من ١٣٤ خطوة إلى ٧ خطوات. وأصدر الرئيس المرسوم رقم 0005/PR المؤرخ ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٢ بشأن وضع نظام جديد لملكية الأراضي في غابون. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، ازدادت إعانات المساعدة المتعلقة بملكية الأراضي لموظفي الخدمة المدنية من ٧٥ ٠٠٠ من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية إلى ١٥٠ ٠٠٠ من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية إلى ٧٥ ٠٠٠ من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية للفئة ألف، ومن ٤٥ ٠٠٠ من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية إلى ٧٥ ٠٠٠ من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية للفئة باء، ومن ١٧ ٠٠٠ من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية إلى ٥٠ ٠٠٠ من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية للموظفين من الفئة جيم. وفي عام ٢٠١٦، قُدمت عدة مئات من وحدات السكن الاجتماعي إلى الأشخاص المستوفين للشروط، وفقاً لإجراءات اختيار شفافة، في أنغونديجي، وهي ضاحية من ضواحي ليبرفيل. ويمثل الصندوق الوطني للمساعدة الاجتماعية أحد أهم الإصلاحات التي أُجريت في القطاع الاجتماعي. وبعد الصندوق، الذي أنشئ عملاً بالمرسوم 00252/PR/MFAS المؤرخ ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٢ بشأن نظام تنفيذ المساعدة الاجتماعية وحماية الأسرة، بمثابة الهيئة التنفيذية للاضطلاع بالسياسات الحكومية العامة في مجال المساعدة الاجتماعية. وتتحمل تلك الهيئة، كونها هيئة مستقلة إدارياً ومالياً، المسؤولية عن تمويل المشاريع التجارية الصغيرة في بعض القطاعات التي تعتبر من الأولويات المطلوبة لإنعاش الاقتصاد، وتشمل قطاعات الزراعة ومصائد الأسماك والماشية والحرف اليدوية والسياحة. وقد أُسندت إلى تلك الهيئة ولاية تقديم الدعم إلى الفئات الضعيفة من السكان العاطلين عن العمل، ولا سيما الشباب. وأصبحت الهيئة، التي تبلغ ميزانيتها ٥ مليارات من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية، تشكل حجر الزاوية للعهد الاجتماعي التي تروج له الحكومة، وتركز جهودها على تعزيز الأنشطة المدرة للدخل. ومنذ إنشائها، تلقى أكثر من ٦ ٠٠٠ شخص من المستفيدين (الأشخاص المحرومون والأشخاص ذوو الإعاقة) مساعدات مالية؛ وتلقى ٥ ٠٠٠ شخص مجموعات من اللوازم

المدرسية؛ وتلقى أكثر من ٨٠٠ شخص مساعدات غير مباشرة في مجال التعليم (الرسوم المدرسية ومساعدات التدريب المهني ومساعدات تعليم المواطنة)؛ وتلقى عدد من المستفيدين مساعدات في مجالات الصحة والإسكان، وفي حالات الكوارث ومساعدة الناجين منها. ومن أجل الاستجابة للشواغل المختلفة للمواطنين الغابونيين، جرى تمويل مشروع سياسة عامة وطنية للحماية الاجتماعية، في عام ٢٠١٣، بدعم من الشركاء التقنيين والماليين ومن اليونسيف. وبغية التحول من المساعدة الاجتماعية إلى استراتيجية للاستثمار في البشر، كلفت غابون شركة ماكنزي الاستشارية البريطانية بإجراء دراسة عن الفقر من أجل وضع شروط للحصول على المساعدة، وتشجيع الأنشطة المدرة للدخل، وسد الثغرات في الحصول على الخدمات الاجتماعية وتنفيذ سياسات محددة الهدف للأشغال العامة. ثم عُقد المؤتمر المعني بالشؤون الاجتماعية في غابون في ٢٥ و ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٤، للنظر في سبل الحد من الفقر والبطالة، مما أدى إلى إرساء الأساس لتنفيذ استراتيجية للاستثمار في الموارد البشرية في غابون عن طريق ما يلي: وضع خطة عمل تستند إلى إنشاء شبكات للحماية الاقتصادية وتمويل أموال الصناديق الاجتماعية إلى السكان الأكثر حرماناً؛ وتقديم الدعم لتطوير الأنشطة المدرة للدخل من أجل تمكين الأسر المعيشية الضعيفة؛ والحد من أوجه عدم المساواة في الحصول على الخدمات الاجتماعية والعامة وتحقيق المزيد من التكامل الاقتصادي والاجتماعي (الانفتاح) لجيوب الفقر الموجودة في المناطق الحضرية وفي المناطق الريفية النائية (إعادة تأهيل المساكن وزيادة إمكانية النقل والاتصال). وتتراوح التكلفة التقديرية لتنفيذ هذه الاستراتيجية بين ٨٠ بليون من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية و ١٠٠ بليون من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية سنوياً، وأدرجت نسبة تتراوح بين ٣٥ و ٥٠ في المائة منها في إطار خطط الوزارات المعنية. وتساعد التدابير الإضافية التالية على دعم مكافحة الفقر: التغطية الكاملة لتكاليف الأسر الأكثر ضعفاً، وفقاً لدراسة استقصائية اجتماعية (بما في ذلك حصولهم على بطاقة من الصندوق الوطني للتأمين الصحي والحماية الاجتماعية من أجل تيسير رعايتهم)؛ وتوحيد النسبة المستردة من تكاليف جميع الأدوية الجنيسة وتحديد بنسبة ٨٠ في المائة على الأقل؛ وتوفير التغطية الكاملة لتكاليف حالات الطوارئ الطبية، خلال الـ ٢٤ ساعة الأولى، في الحالات المهددة للحياة بالنسبة لجميع المواطنين الغابونيين، بغض النظر عما إذا كانوا من المشمولين بالتأمين أم لا؛ وشمل العاملين في القطاع الخاص بتغطية الصندوق منذ ١ حزيران/يونيه ٢٠١٤؛ وقيام الصندوق بتكثيف حملات التسجيل للسكان المحرومين اقتصادياً؛ وإصدار شهادات الإقامة المطلوبة من الصندوق مجاناً من أجل تسجيل هؤلاء السكان؛ ودفع الإعانات العائلية للموظفين الحكوميين من دوائر وزارة الميزانية والحسابات العامة استناداً إلى الملفات المقدمة من الصندوق، من أجل تشجيع موظفي الحكومة على تسجيل أطفالهم في التأمين الصحي، وتجنب المطالبات الكاذبة، وذلك منذ الربع الأول من عام ٢٠١٤؛ والزيادة التدريجية للإعانات العائلية للسكان المحرومين اقتصادياً، منذ حزيران/يونيه ٢٠١٤ من ٤٠٠٠ من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية إلى ٥٠٠٠ من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية لكل طفل شهرياً؛ وإعادة تنظيم مكتب التوظيف الوطني بغرض زيادة الموارد البشرية من خلال تعيين ١٠٠٠ موظف في الأجل المتوسط؛ وتعزيز صندوق الإدماج وإعادة الإدماج بمبلغ ١٠ بلايين من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية؛ وإبرام عقود التدريب المهني لتيسير برامج الأعمال/الدراسة لكي يتسنى للشباب اكتساب الخبرة المباشرة في مؤسسات الأعمال؛ واعتماد مشروع مرسوم لتعديل أو إلغاء بعض أحكام القانون

رقم ٢٠٠٣/٠٠١ بشأن لوائح الخدمة المدنية العامة بغية إنشاء نظام جديد لأجور موظفي الخدمة المدنية، الساري حالياً. ويشمل نظام الأجور الجديد الآن تجديد التركيز على المرتبات الأساسية وزيادة الاستحقاقات الإضافية والجدارة الشخصية بوصفها العامل الرئيسي للتطوير الوظيفي وزيادة الأجور. كما تمت زيادة أدنى المرتبات. وقد أحرز تقدم صوب الزيادة المستقبلية في مستوى المعاشات التقاعدية لموظفي الخدمة المدنية والموظفين الحكوميين الآخرين الذين يحق لهم الحصول على استحقاقات التقاعد.

ميم- تدريب قوات الدفاع والأمن

تدريب قوات الدفاع والأمن

التنفيذ الكامل للتوصيات

٣٠- نظمت الحكومة، في الفترة من ١٥ إلى ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٣، بالتعاون مع اليونيسيف، حلقة دراسية لبناء القدرات لفائدة محققى الشرطة وحراس السجون بشأن الإطار التنظيمي الوطني لحماية حقوق الطفل. وشملت الحلقة الدراسية دورات تدريبية بشأن الاتجار بالأطفال واستغلالهم حول موضوع "الحوار الاجتماعي ووضع إطار تنظيمي متقن لحماية الأطفال". وبغية بناء القدرة على مكافحة الجريمة العابرة للحدود في وسط أفريقيا، اجتمعت الحكومة، في ليرفيل في شباط/فبراير ٢٠١٤، مع ضباط الشرطة والدرك وموظفي الجمارك المسؤولين عن إنفاذ القانون. ونظمت الحكومة في الفترة من ٢٢ إلى ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ مؤتمراً للخبراء بشأن حماية المُصّر في أماكن الاحتجاز لفائدة الموظفين المسؤولين عن هذا الموضوع من أجل زيادة الوعي بأطر العمل التنظيمية الدولية والوطنية لحماية الأطفال المخالفين للقانون واعتماد نموذج وطني موحد ونهج نظامي لرعايتهم.

نون- حقوق المرأة

تمكين المرأة

التنفيذ الكامل للتوصيات

٣١- في إطار برنامج التعاون بين غابون وصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦، نُظمت حلقة عمل بشأن تمكين نحو ٤٠ فتاة، بالإضافة إلى تدريب وتأهيل الفتيات الضعيفات وتنفيذ أنشطة مدرة للدخل. ولتنفيذ مشروع الأمن البشري، بقيادة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، نظمت المنظمة غير الحكومية "العمل في المجال الجنساني" (Agir pour le genre) دورة تدريبية في آب/أغسطس ٢٠١٣ استفادت منها ٤٠ لاجئة في غابون من أجل مساعدتهن على الاعتماد على أنفسهن وجعلهن أقل ضعفاً، وقد تلقين منحاً لدعم تمكينهن وتنفيذ مشاريعهن. وفي ٤ تموز/يوليه ٢٠١٥، نظمت الشبكة الوطنية لحماية حقوق الطفل في غابون مناسبة لزيادة وعي المرأة بالقواعد التي تنظم المؤسسات التجارية الجديدة وجمع المعلومات المتعلقة بتنمية القطاع الخاص ونشرها. وفي عام ٢٠١٦، ساعد الصندوق الوطني للمساعدة الاجتماعية ٢٠٠ امرأة على الاضطلاع بأنشطة مدرة للدخل.

تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للمساواة والعدل بين الجنسين

التنفيذ الكامل للتوصيات

٣٢- ينص الدستور على مبدأ عدم التمييز. إلى جانب ذلك، فإن المساواة بين الجنسين مكفولة بموجب القانون رقم ٢٠١٥/٠٩ المؤرخ ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ الذي يحدد الحصص الخاصة بوصول المرأة إلى الوظائف العليا بالدولة، والقانون رقم ٢٠١٦/٠١٠ المؤرخ ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ بشأن مكافحة التحرش في مكان العمل. وتملك غابون ورقات سياسة عامة لتعزيز وحماية حقوق المرأة في مجالات من قبيل مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ورعاية الأمهات، ومنع انتقال الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل. ومن أجل إدماج المنظور الجنساني في الخطة الاستراتيجية لمكافحة الإيدز للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧، وفقاً للاستراتيجية الوطنية للمساواة والإنصاف بين الجنسين، نُظمت في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ في ليرفيل حلقة عمل لتقييم مستوى الاهتمام الذي أعطي للبعد الجنساني في الاستجابة الوطنية لفيروس نقص المناعة البشرية. وفي شباط/فبراير ٢٠١٥، تعهد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدعم استراتيجية الاستثمار البشري في غابون من خلال أنشطة إدراج الدخل للنساء الضعيفات.

توصيات قيد التنفيذ

٣٣- خلال الحوار السياسي الذي جمع الأحزاب السياسية من الأغلبية ومن المعارضة إلى جانب المجتمع المدني، تم التوصل بتوافق الآراء إلى تدابير هامة ستنفذها الحكومة والبرلمان قريباً. أولاً وقبل كل شيء، تم التأكيد على مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة بموجب القانون الأساسي. وسوف تعدل المادة ٢٤ من الدستور ليصبح نصها كما يلي: "يشجع القانون المساواة بين المرأة والرجل في شغل المناصب الانتخابية والوظائف المهنية". إضافة إلى ذلك، ستعدل المادة ٦ من الدستور على النحو التالي: "ينبغي للأحزاب والجماعات السياسية أن تسهم في تكافؤ فرص وصول المرأة والرجل إلى المناصب الانتخابية". وقد تقرر أيضاً كفالة وصول المرأة إلى المناصب القيادية في الإدارة المحلية وفقاً للقانون رقم ٢٠٠٦/٠٠٩ المؤرخ ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ الذي ينص على تحديد حصص لمشاركة النساء والشباب في الانتخابات السياسية وإمكانية وصول المرأة إلى المناصب العليا في مجال الخدمة المدنية. وأخيراً، تقرر تحويل مرصد حقوق المرأة إلى المجلس الوطني للمرأة، وهو أداة لمساعدة الحكومة على اتخاذ قرارات بشأن تعزيز وحماية حقوق المرأة، ومحرك للديمقراطية مسؤول عن تعزيز المشاركة الكاملة للمرأة في الحياة العامة.

القضاء على العادات والتقاليد التمييزية

التنفيذ الكامل للتوصيات

٣٤- نتيجة للدراسة التي أجرتها غابون وصندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن أشكال العنف والزيجات القسرية (التي تشير إلى أنه في عام ٢٠١٢، بلغت نسبة النساء اللائي تتراوح أعمارهن بين ٢٠ و٢٤ عاماً المتزوجات قبل سن ١٨ سنة ٢٢ في المائة، مقابل ٣٤ في المائة في عام ٢٠٠٠، بينما بلغت نسبة المتزوجات قبل سن ١٥ سنة ٦ في المائة، مقابل ١١ في المائة في عام ٢٠١١)، عمدت غابون إلى بناء قدرة ١٢٠ من العناصر الفاعلة (٧٥ امرأة و٤٥ رجلاً) المسؤولة عن التصدي للعنف القائم على نوع الجنس، بما في ذلك عناصر درك وضباط شرطة وعاملون في المجال الطبي وأخصائيو اجتماعيون ومنظمات غير حكومية ومدعون عامون وممثلون

عن مختلف الديانات. ويهدف مشروع القانون الرامي إلى تعديل بعض مواد القانون المدني إلى إيلاء مزيد من الاهتمام لمسألة تعدد الزوجات من أجل كفالة المساواة في تقسيم الممتلكات التي يتركها الزوج المتوفى. ومن شأن هذه الأحكام أن تساعد على تفادي تعرض المرأة في هذه النزجات للحرمان وأن تحمي الأراامل والأطفال اليتامى. وفي إطار التعاون بين غابون واليونيسيف، أدى عرض حكومي متنقل في لامباريني بشأن مكافحة إساءة معاملة الأطفال إلى زيادة الوعي بالمسألة بين ٥٠٠٠ امرأة مسيحية، و١٠٠٠ ممثل شاب من تسع مقاطعات، إلى جانب سلطات مدنية وعسكرية، وقضاة، وعلماء نفس، ومحققين شرطة، وشخصيات بارزة في المجتمع، وزعماء دينيين. وعُقدت محادثات عامة في ليرفيل وتشيانغا تهدف إلى مكافحة العنف الذي يتعرض له الأطفال في المنزل. وفي ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، وبدعم من سفارة الولايات المتحدة الأمريكية وبالتعاون مع المنظمة غير الحكومية "صرخة امرأة"، افتتحت الحكومة مركز إيسيمونو في ليرفيل، وهو مكان يمكن للنساء فيه كسر الصمت بخصوص ما يضطرون لتحمله من عنف عائلي واعتداء عاطفي وجنسي ونزع للملكية. وفيما يتعلق بالعنف الاقتصادي، اغتنمت الحكومة فرصة اليوم الدولي للمرأة في عام ٢٠١٤ لزيادة الوعي الوطني بهذه الظاهرة، حيث بلغ في عام ٢٠١٣ عدد حالات العنف الاقتصادي ١٩٢ حالة من حالات النساء والفتيات اللاتي وقعن ضحايا لعدم الدفع النفقة، و٤٠ حالة تخل عن الأطفال و١٠ حالات تخل عن الزوجة.

سين - شهادات الميلاد

التدابير الرامية إلى كفالة سبل الحصول بسهولة وفعالية على شهادات الميلاد

التنفيذ الكامل للتوصيات

٣٥- بالإضافة إلى التطورات المشار إليها في الفرع "او" من هذا التقرير بشأن التدابير الرامية إلى زيادة الوعي بشهادات الميلاد في عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤، جعلت الحكومة المؤسسات المسؤولة عن إصدار شهادات الميلاد تعتمد خطة قطاعية تتضمن مبادئ توجيهية وطنية لإدخال القيود في السجل المدني. ونُظمت حلقات دراسية للتوعية والتدريب لفائدة مسؤولي السجل المدني (رؤساء البلديات والمحافظون ومساعدو المحافظين) وعمال القطاع الصحي في دور الأمومة وكتاب الكانتونات والقادة المحليين والمسؤولين الإداريين وأعضاء المجتمع المدني والقضاء والسكان عموماً. وتُبدل حالياً جهود خاصة حثيثة لزيادة الوعي العام بحالة الأطفال الذين يفتقرون إلى شهادات ميلاد. وتملك غابون اليوم خطة عمل قطاعية واستراتيجية وطنية لتسجيل المواليد.

عين - الجرائم المرتكبة في إطار الطقوس التقليدية

التدابير التشريعية والقضائية المنفذة

التنفيذ الكامل للتوصيات

٣٦- في الفترة ما بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٢، نظرت المحاكم في ليرفيل وأويم ولامباريني وفرانسفيل ومويلا وبورت - جنتيل في ٧٨ حالة تتعلق بجرائم قتل وجرائم مماثلة. وفي ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٣، أعطى الرئيس، في الوقت الذي أوضح فيه تصميمه على مكافحة هذه الجرائم، تعليماته لوزير العدل بتنظيم دورة جنائية خاصة لمعاقبة مرتكبي هذه الجرائم والمخرضين عليها.

توصيات قيد التنفيذ

٣٧- في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، قدم رئيس الجمعية الوطنية مشروع قانون ينص على إصدار حكم إلزامي بالحبس لمدة ٣٠ سنة، ويجري التصويت عليه الآن. وبموجب مشروع قانون تعديل القانون الجنائي المعروض حالياً على البرلمان، فإن جريمة نزع الأعضاء البشرية محددة بشكل صريح وهي تخضع لعقوبات. وقد رفع قانون الطفل، الذي ينظر فيه مجلس الدولة، العقوبات الجنائية على ما يسمى بالجرائم المرتكبة في إطار الطقوس التقليدية باعتبارها جرائم لا تستفيد من قانون للتقادم وأكد على عدم جواز استفادة مقترفيها من أي عفو.

التدابير الخاصة بالتوعية*التنفيذ الكامل للتوصيات*

٣٨- في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٣، دعا الرئيس إلى عقد اجتماع للعديد من الجهات الفاعلة الرئيسية في مكافحة جريمة القتل والجرائم المماثلة الأخرى، وأصدر تعليمات إلى رؤساء الشرطة والدرك ببذل كل ما في وسعهم لإعادة الأمن إلى المدن والقرى دون إبطاء.

فاء- ظروف الاحتجاز**تحسين ظروف الاحتجاز***التنفيذ الكامل للتوصيات*

٣٩- في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، أُطلقت حملة وطنية للتلقيح ضد الحمى الصفراء والدفتيريا والكزاز وشلل الأطفال والتهاب السحايا والتهاب الكبد باء في سجن بورت - جنتيل، استفاد منها طوعاً أكثر من ٢٠٠ سجين. وفي العام نفسه، من أجل حل مسألة الاكتظاظ، قامت لجنة مكونة من قضاة وموظفي أمن السجون بمراجعة ملفات السجناء المحتجزين في السجن بانتظار إصدار حكم في قضاياهم. وفي ٦ آذار/مارس ٢٠١٤، اجتمعت نقابة المحامين في غابون مع القائد الأعلى لأمن السجون ليستعرض الطرفان معاملة السجناء ويقدموا اقتراحات بشأن سبل تحسين نوعية حياتهم. وأخيراً، في ١٩ آذار/مارس ٢٠١٤، اجتمعت نقابة المحامين مع مقر قيادة الشرطة الوطنية لضمان معالجة ومعاملة وظروف احتجاز سليمة أثناء الاحتجاز لدى الشرطة.

صاد- قضاء الأحداث**إنفاذ القانون المعني بالشباب***التنفيذ الكامل للتوصيات*

٤٠- في الفترة من ٢٢ إلى ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، نُظمت حلقة دراسية بين الحكومة واليونيسيف بشأن المجال المتخصص لحماية الشباب في السجون، لفائدة عناصر من أمن السجون العاملين في مقاطعات البلد التسع. واستعرضت الحلقة الدراسية نتائج الحلقات الدراسية التي عقدت في عام ٢٠١٣، والتي ركزت على الإطار التنظيمي الدولي والوطني لحماية

الأطفال المخالفين للقانون، وعلى وضع نموذج وطني موحد، والأخذ بنهج منتظم لرعايتهم. وفي أمر مُوقَّع في ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٤، حدد وزير العدل تدابير للتحضير لإعادة إدماج السجناء اجتماعياً عن طريق العمل والتعليم والتدريب. ثم استحدث المسؤولون في السجن المركزي في بورت - جنتيل سوقاً لمنتجات أنشطة البستنة شملت مجموعة واسعة من المنتجات الطازجة التي زرعتها السجناء، بدعم من المعهد الوطني لدعم التنمية.

توصيات قيد التنفيذ

٤١- يجري حالياً في السجون الأخرى تنفيذ مشاريع مماثلة لإعادة إدماج السجناء تشمل مثلاً غسل السيارات أو إصلاحها أو أعمال البناء.

قاف- الاتجار بالأشخاص

مكافحة الاتجار بالبشر

التنفيذ الكامل للتوصيات

٤٢- ثمة توجيهات لقوات الأمن ومفتشي العمل، في إطار أدائهم لواجباتهم وتحت إشراف المدعي العام، بتولي أمر أي طفل دون السادسة عشرة من عمره يوجد في ظروف تنطوي على الاستغلال. وفي ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٣، قامت الإدارة العامة لشؤون حقوق الإنسان بتنظيم أنشطة توعية للأطفال الموجودين في مركز استقبال أنغوندي الذين وقعوا ضحايا للاتجار أو استرقوا أو استغلوا في التسول أو عمالة الأطفال. ودُرِّب الأطفال على وجوب الإبلاغ عن أي سوء معاملة تعرضوا لها من قبل الشرطة أو أي أشخاص آخرين تظاهروا بمساعدتهم. وفي الفترة ما بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، قدمت لجنة الرصد المعنية بتدابير مكافحة الاتجار بالأطفال قائمة بأكثر من ٧٥٠ فتاة وفتى حُرِّروا من حلقات الاتجار وأعيد إدماجهم محلياً أو أعيدوا إلى أوطانهم (بنن وتوغو ونيجيريا). وحالما يتم التعرف إلى الأطفال وتحريرهم من الشبكات أو الأسر التي تستغلهم، يوضعون مؤقتاً في مركز للرعاية الاجتماعية في أنغوندي. وتغطي الشبكات أو الأسر التي تستغلهم تكاليف إعادتهم إلى الوطن، ويتم نقلهم عن طريق اليونيسيف إلى بلدانهم الأصلية. وفي الحالات التي لا تستطيع فيها هذه الشبكات أو الأسر تغطية تكاليف إعادة الأطفال، يتم تقاسمها مع حكومات البلدان الأصلية؛ وإذا رفضت تلك الحكومات تحمل التكاليف، تُمدد فترة إقامة الضحايا في مركز أنغوندي بحكم الأمر الواقع. وينص قانون الطفل على عقوبات جنائية على جميع الجرائم المرتكبة ضد الأطفال، بما في ذلك الجرائم المتصلة بالاتجار. ولدى غابون خطة قطاعية واستراتيجية وطنية بشأن الاتجار بالأطفال.

راء- حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

التنفيذ الكامل للتوصيات

٤٣- وضعت الحكومة سياسة للتصدي لأوجه عدم المساواة الاجتماعية عن طريق برامج إدماج تدعمها شركات تتسم بوعي اجتماعي. ومنذ عام ٢٠١٤، أصبحت شركات مثل Bolloré و AfricaLogistics و Mbolo و CFAO Motors و Gabon Energy and Water Corporation (SEEG)

Prix import تشتهر بجهودها الرامية إلى توظيف أشخاص من ذوي الإعاقة. وقد عينت هذه الشركات أشخاصاً من ذوي الإعاقة امتثالاً للمادة ١٨٢ من قانون العمل المتعلقة بتوظيف الأشخاص ذوي الإعاقة. واستقبلت إحدى الشركات، وهي شركة SEEG، في مركز للتدريب المهني التابع لها ٨٠ شاباً بمن فيهم ١٠ أشخاص من ذوي الإعاقة. ويوفر مركز استقبال ألبرتين أميسا بونغو، الذي افتُتح في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ والذي يتخصص في إعادة تأهيل الأطفال من ذوي الإعاقة العقلية، الرعاية للأطفال الذين تنبذهم أسرهم وتصمهم بالعار. ويستقبل المركز الأطفال الذين يعانون من متلازمة داون والتوحد والإعاقات الذهنية من أجل تدريبهم على تطوير طاقاتهم الكامنة من خلال البرامج التعليمية التي تراعي إعاقاتهم. وفي عام ٢٠١٣، تلقى نحو ٥٣٢ ٤ شخصاً من ذوي الإعاقة دعماً مستمراً من صندوقٍ للتمكين بلغت قيمته ٢٠٠ مليون من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية من أجل استحداث أنشطة مدرة للدخل تجربها الحكومة. وفي عام ٢٠١٤، تم تسجيل ٥٤٧١ مستفيداً من هذا الدعم بالإضافة إلى ما يُقدَّم إليهم من مساعدة تقنية لتسهيل التنقل. واعتمد البرلمان في عام ٢٠١٦ القانون الذي يضع المبادئ التوجيهية للسياسة الرامية إلى رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية وحمائهم.

توصيات قيد التنفيذ

٤٤ - في إطار استراتيجية الاستثمار البشري، يوجد برنامج في إطار شبكة الأمان الاجتماعي لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة ومشروع لإنشاء مراكز متخصصة للأشخاص ذوي الإعاقة.

شين - حرية الصحافة والتعبير

هيئة بيئة تمكينية للصحافة الحرة والمفتوحة

التنفيذ الكامل للتوصيات

٤٥ - في ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٣، أنشئت لجنة مكلفة بتقييم حالة الصحفيين في غابون. وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، قَدِّمت اللجنة استنتاجاتها وأعمالها إلى رئيس المجلس الوطني لوسائل الإعلام. وفي حين أبرزت الاستنتاجات أوجه القصور والاختلالات في المهنة، كان الهدف منها أيضاً تحسين صورة الصحافة، وتوفير التدريب ومواصلة تدريب الصحفيين وإصلاح ظروف معيشة وعمل الأشخاص العاملين في مجال الصحافة.

الإجراءات المتعلقة بالشكاوى ضد الصحافة، والتدابير التشريعية وغيرها من التدابير التي تكفل حرية الصحافة واستقلال الصحفيين، وعدم تجريم المخالفات الصحفية

التنفيذ الكامل للتوصيات

٤٦ - بالإضافة إلى ميثاق حقوق وواجبات الصحفيين، تمت صياغة صك مهم آخر هو 'قانون وسائل الإعلام' الجديد. وهذا الصك الذي صدر في آب/أغسطس ٢٠١٦، والذي وُضع لتلبية توقعات العاملين في وسائل الإعلام والحكومة والجمهور، يعيد تأكيد حظر أي شكل من أشكال الرقابة ومبادئ حرية الصحافة وحماية المصادر. ويأخذ القانون وسائل الإعلام الإلكترونية وصناعة السينما الوطنية في الاعتبار، فينص على ما يلي: "لا يجوز سجن الصحفيين

بسبب كتاباتهم إلا في حالات الجرائم اللاحقة". وقد تُنقل قانون الإعلام الجديد كما هي العادة بين الحكومة ومجلس الدولة والبرلمان إلى أن دخل حيز النفاذ في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.

الحق في التجمع السلمي

التنفيذ الكامل للتوصيات

٤٧- تتضمن ديباجة الدستور، التي لها مركز القانون الدستوري منذ ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٢، مبادئ توجيهية رئيسية مثل حرية التجمع السلمي. وتتعترف غابون بهذا الحق الذي لا يمكن المساس به وغير القابل للتصرف وتكفله، كما هو الحال بالنسبة لحقوق أخرى من هذا القبيل. وتنطوي هذه الحرية على واجبات ومسؤوليات وتخضع لحدود وشروط وقيود وعقوبات ينص عليها القانون وهي ضرورية لحماية الأمن القومي والسلامة العامة والنظام العام.

حياد المجلس الوطني لوسائل الإعلام

توصيات قيد التنفيذ

٤٨- كان من بين القرارات الرئيسية التي تعين اتخاذها في الحوار السياسي في أيار/مايو ٢٠١٧ قرار فصل المجلس عن المؤسسات الدستورية لتحويله إلى هيئة تنظيمية لديها المركز القانوني للسلطة الإدارية المستقلة، وهو قرار أُنجزت الإجراءات بشأنه. وتم أيضاً تنقيح الطريقة التي يعين بها الأعضاء على النحو التالي: ثلاثة أعضاء يعينهم الرئيس، بمن فيهم عضوان من الرابطة التجارية؛ وثلاثة يعينهم البرلمان، بمن فيهم اثنان من الرابطة التجارية؛ وثلاثة يعينهم مهنيون من القطاع، بمن فيهم واحد من الصحافة، وواحد من الإذاعة والتلفزيون وواحد من صناعة السينما. وتمتد ولاية أعضاء المجلس الجديد خمسة أعوام، وهي غير قابلة للتجديد.

تاء- حقوق الأقليات

ضمان وحماية حقوق الأقليات دون تمييز، وتحسين إمكانية حصولهم على شهادات الميلاد، وضمان تمتعهم بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

التنفيذ الكامل للتوصيات

٤٩- في آب/أغسطس ٢٠١٣، تلقى السكان الأصليون (جماعات البيغمي) من قرى بينغيا ومولونديه ومفينغيه ومقاطعة أوغويه العليا شهادات ميلاد بديلة من الأمين العام للمقاطعة ومن محافظ دائرة مباسا. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، تلقى سكان أصليون آخرون من مقاطعات أخرى شهادات ميلاد بديلة في نفس الظروف. وبهدف دعم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للسكان الأصليين، وقّع وزير المياه والغابات مع شركات الإدارة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ أول اتفاق لإدارة المجتمع المحلي للغابات، الذي يؤدي دور أداة لمكافحة الفقر في المناطق الريفية. وسيساعد الاتفاق على تعزيز التنمية المحلية من خلال إعادة تنظيم إدارة المجتمعات المحلية القروية فيما يتعلق بإدارة الموارد الوطنية وتوسيع نطاق الأنشطة المدرة للدخل التي تقدم بدائل عن تجارة الأخشاب.

ثاء- التقييم والتوقعات

٥٠- أُدخل عدد من التعديلات على القانون في غابون في السنوات العشر الماضية بهدف مواءمة التشريعات الوطنية مع عدد من صكوك الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بما في ذلك استحداث قانون الطفل.

٥١- وفيما يتعلق بالآفاق المستقبلية، تشارك غابون بنشاط في الأنشطة التالية:

- إنشاء هيكل وطني دائم ومتكامل لمكافحة الاتجار بالأشخاص؛
- إنشاء لجنة برلمانية مختارة بشأن حماية الأشخاص، ولا سيما النساء والأطفال؛
- توقيع وتنفيذ اتفاقات تعاون ثنائية مع البلدان التي تشكل مصدراً للاتجار بالأشخاص؛
- اعتماد الحكومة لمشروع سياسة وطنية بشأن الحماية الاجتماعية، وُضعت صيغته النهائية في عام ٢٠١٣؛
- نشر تدابير تنظيمية وتشريعية جديدة تهدف إلى حماية الأراامل والأطفال اليتامى؛
- تصويت البرلمان على مشروع قانون ينص على فرض عقوبات على مرتكبي الجرائم في إطار الطقوس التقليدية؛
- سن مشروع قانون يعدل القانون الجنائي؛
- اعتماد قانون الطفل؛
- اعتماد القانون الجديد المتعلق بتنظيم وسير العمل في اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان؛
- تنفيذ الحكومة والبرلمان لنتائج الحوار السياسي في عام ٢٠١٧، بما في ذلك المركز الجديد للمجلس الوطني لوسائل الإعلام، وتدابير الصحة والحماية الاجتماعية المتخذة لتعزيز المساواة بين الرجل والمرأة، والتدابير الرامية إلى تحسين التعليم والتدريب والعمالة والتدابير الرامية إلى تعزيز التنمية الاقتصادية.